نظرة عامة

مصادر النمو الاقتصادي

Overview

The Sources of Economic Growth

تعد النظرة العامة مقتطفات مترجمة من منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
وتكون متوفرة مجانا من المكتبة على الإنترنت وموقعها:(www.oecd.org/bookshop)

لا تعد النظرة العامة ترجمة رسمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

مقدمة

أبرزت التباينات في معدلات النمو في الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في السنوات الأخيرة جدلاً حول الأسباب الأساسية للنمو الاقتصادي. وقد حث هذا الجدل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على القيام ببعض الدراسات المتعمقة في هذا الشأن. وبالإمكان الإفصاح عن جوهر مدار البحث بسؤال بسيط هو: ما هي القوة المحركة للنمو الاقتصادي في البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في السنوات الأخيرة؟ وانطلاقاً من ذلك، ما هي الآثار ،حال وجودها، التي فرضتها التطورات الحديثة- مثل تطور تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال (ICT) على سبيل المثال لا الحصر – على محددات النمو الاقتصادي ككل؟ وكيف تسهم السياسات الحكومية والجوانب الأخرى لبيئة الأعمال في النمو طويل الأمد، وما هو حجم هذه الإسهامات، وما هي السياسات التي يجب تأييدها بناءاً على ذلك؟ وأخيرا ما هو التأثير الذي نتج عن إعادة الهيكلة داخل الصناعات وفيما بينها على مستوى أداء النمو الكلي؟

اتساع التباينات في معدلات النمو

أظهر نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP) وجود هوة واسعة بين البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال العقد الأخير من القرن العشرين. وترجع أسباب تلك الهوة إلى وجود معدلات نمو أعلى من المتوسط في بعض البلدان المنضمة حديثاً (مثل: كوريا وأيرلندا) ، وكذلك إلى وجود معدلات نمو مرتفعة في بعض البلدان الغنية مثل (الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وهولندا والنرويج)، وإلى انخفاض معدلات النمو في كثير من البلدان في القارة الأوروبية وفي اليابان. وانعكاسا لهذه الأنماط من النمو، بدأت الولايات المتحدة خلال التسعينيات في التميز عن معظم البلدان الأخرى من حيث معدلات نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد حدث هذا بالرغم من بعض التقارب المتواصل - ولو كان ضئيلا- في مستويات الإنتاجية الكلية للعمل.

...عكست جزئياً مستوى أداء سوق العمل...

محددات النمو على المستوى الكلي

تكون التباينات عبر البلاد، ولو كانت جزئية على الأقل، متعلقة بالاختلافات في أنماط استخدام العمالة والارتقاء بالمهارة في القوى العاملة، وخصوصا أن معظم البلدان التي شهدت تجربة التسارع في نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد سجلت أيضاً زيادة في استخدام العمالة؛ بينما شهدت الأكثرية من هذه البلدان التي ركدت أو حتى انخفضت فرص العمل الجديدة فيها، تدهوراً في معدلات أداء النمو الخاصة بكل منها. ويرجع السبب في ذلك إلى أن نمو إنتاجية سوق العمل في هذه البلدان لم يعد قادرا على تعويض الإسهام السلبي للنمو الناتج عن الأداء الضعيف للعمالة. وإضافة إلى ذلك، فإن الارتقاء بمهارة القوى العاملة في أكثرية البلدان قد لعب دوراً مهماً في زيادة إنتاجية قوة العمل. أما في البلدان التي تشهد ضعفاً في أداء العمالة، فيمكن إرجاع ذلك - بشكل جزئي - إلى إبعاد العمالة منخفضة المهارة عن سوق العمل.

© OECD, 2002

...وجزئياً، التقدم التكنولوجي...

هناك أيضا بعض العوامل الجديدة التي قد تكون وراء التباين في مستوى النمو، لاسيما الإنتاجية متعددة العوامل(MFP) التي تعد نموذجاً للتغير التكنولوجي الذي تسارع في عدد من البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة وكندا، وأيضا في بعض الاقتصاديات الصغيرة (مثلا: أستراليا وأيرلندا). إن مساهمة تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال (ICT) في تسريع نمو الإنتاجية متعددة العوامل (MFP) كانت بمثابة "تحرير الروح عن الجسد" (أي لم تكن مشمولة في التطورات التي شهدها مستوى جودة أسهم رأس المال)، الناتجة عن التقدم التكنولوجي السريع ضمن صناعات تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال (ICT). ومنذ بداية النصف الثاني من تسعينيات القرن المنصرم وحتى نهايته، من الواضح أن معدلات المساهمة المتزايدة في نمو الإنتاجية كانت نتيجة للاستخدام المتعاظم لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالية الإنتاجية من قبل بعض الصناعات الأخرى. وليس من المفاجئ أن يكون النمو في الإنتاجية متعددة العوامل قد تسارع لاحقا بعض الشيء في تلك البلدان التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) دون وجود صناعة منتجة كبرى لتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال (ICT).

بوجه عام، تبدو المفارقات المتزايدة في اتجاهات النمو خلال العقد الأخير على أنها تنشأ من خلال مجموعة من العوامل "التقليدية"- أغلبها ما يكون متعلقا بكفاءة آليات سوق العمل- وعوامل "الاقتصاد الجديد" التي لا تعكس فقط حجم الصناعات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، ولكن أيضا خطوات تبني هذه التقنية من قبل الصناعات الأخرى. وهذا الدليل يثير تساؤلا حول ما إذا كانت الأوضاع السياسية والمؤسسية تلعب - من خلال الإسهام في صياغة ظروف العمل بالنسبة للشركات القائمة وأنشطة منظمات الأعمال الجديدة - دوراً في شرح المقدرة المختلفة للبلدان على الابتكار في توسيع الصناعات وتبني التكنولوجيات الرئيسية.

الدور الذي لعبته السياسات الاقتصادية الكلية السليمة

تشير الدراسات التحليلية التجريبية في هذا الشأن إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة للاستقرار لها تأثير جوهري إلى حد ما على الناتج الاقتصادي. يؤدي تخفيض مستوى تقلب وتباين معدلات التضخم إلى إيجاد تأثير إيجابي على معدلات النمو، بينما يشعر المستثمرون بالتأثير الأساسي لمستوى التضخم. وعلى نحو مشابه، تؤثر معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي المرتفعة على معدلات النمو سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الاستثمار. ولا عجب في أن ارتفاع معدلات الضرائب المفروضة يؤدي إلى تخفيض نمو الناتج، حيث تؤدي زيادة نقطة واحدة في مستوى الضرائب الكلي إلى حدوث انخفاض في مستوى الناتج بمعدل ٠,٦ إلى ٠,٧ % تقريبا. وعلاوة على ذلك، فإن الدراسة تكشف عن وجود أدلة تشير إلى أن الإنفاق على البحث والتطوير له دور كبير على كل من معدل النمو والناتج الكلي، وأن التعليم والتدريب يلعبان دوراً أساسياً في توضيح الاختلافات في معدلات أداء النمو. وأخيراً، فقد ثبت أن ارتفاع معدلات التجارة الخارجية له تأثير إيجابي بارز على نمو الناتج الكلي.

تحليل المستوى الصناعي

تتسبب اللوائح والقوانين الصارمة في إعاقة النمو...

بعد أن تم فحص معدلات أداء النمو النسبي على المستوى الكلي ، تنتقل الدراسة إلى استكشاف الدور الذي تلعبه التطورات داخل الصناعات الفردية، وإلى إعادة توزيع الموارد عبر الصناعات والشركات. يسلط هذا التحليل - على مستوى كل صناعة - ضوءاً إضافياً على القضايا التي يكون التحليل السابق للمستوى الكلي قد فشل

في جذب الانتباه إليها، مثل تأثيرات بعض السياسات الخاصة- وتشمل اللوائح المنظمة لسوق المنتجات والقيود التجارية- على أداء الصناعة. وتشير كذلك الاختلافات في أنماط النمو على مستوى الصناعة إلى التباين الذي يمكن عنده أن تستفيد البلدان من تغييرات اقتصادية أوسع نطاقاً، أو من الإمكانات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة.

© OECD 2002

تشير النتائج التجريبية إلى وجود تأثير سلبي مباشر للوائح وقوانين سوق المنتجات على الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، إذا ما تم أيضاً أخذ تفاعل اللوائح والقوانين المنظمة مع الفجوة التكنولوجية بعين الاعتبار، فإن النتائج ستشير إلى وجود تأثير غير مباشر أكثر قوة من خلال التبني المتباطئ للتكنولوجيات الحالية. ويبدو أن للوائح والقوانين المنظمة الصارمة تأثيرا ضارا بشكل خاص على الإنتاجية، كلما كان البلد أبعد من حدود التكنولوجيا، حيث يؤدي ذلك إلى الحد من انتشار المعرفة. وتسلط النتائج التجريبية أيضا بعض الضوء على التأثيرات المحتملة للإصلاحات في السياسات على المستوى طويل الأمد للإنتاجية متعددة العوامل. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي تخفيف حدة اللوائح والقوانين المنظمة لسوق المنتجات، بناءاً على تلك الأدلة، إلى إحداث تقليص جوهري في الفجوة الإنتاجية لدول مثل اليونان والبرتغال وأسبانيا على مدى أطول.

..ولكن تأثير التشريعات المتعلقة بالعمل ما زال أقل وضوحاً

أما بشأن مسألة لوائح وقوانين سوق العمل، فإن النتائج تشير إلى أن الأنظمة المختلفة للعلاقات الصناعية لا تعد مهمة في حد ذاتها، ولكنها، بالرغم من ذلك، قد تؤثر تأثيراً سلبياً على الإنتاجية عن طريق تفاعلها مع التشريعات الخاصة بحماية العاملين (EPL). وفي واقع الأمر، هناك أدلة تشير إلى أن التأثير السلبي للتشريعات الخاصة بحماية العاملين ينطبق فقط في الدول التي تحظى بدرجة متوسطة من المركزية/التنسيق، على سبيل المثال، حيث تكون المساومة القطاعية في الأجرة مهيمنة ولكن دون تنسيق قومي. وعلى النقيض من ذلك' لم يثبت أن للتشريعات الخاصة بحماية العاملين (EPL) تأثير سلبي على الإنتاجية سواء في البلدان التي تتمتع بدرجة عالية من المركزية/ التنسيق أو البلدان اللا مركزية.

تأثير القوى المحركة للسوق

"التدمير الخلاق يدعم الإنتاجية"

ينتقل الفصل الأخير خطوة إلى الأمام في تحليل المحددات الجزئية للنمو الاقتصادي، من خلال التركيز على إسهام إعادة تخصيص الموارد ضمن صناعات محددة بدقة، الذي جاء نتيجة لاتساع الشركات الأكثر إنتاجية ودخول شركات جديدة إلى السوق ،ناهيك عن خروج الشركات المتهالكة. ومن أهم النتائج الأساسية لهذا التحليل على مستوى الشركات هو أن نسبة كبيرة من نمو الإنتاجية الكلية للعمالة يعود إلى ما يحدث في كل شركة على حدة، بينما يبدو أن التغير في حصص السوق من الشركات منخفضة الإنتاجية إلى الشركات مرتفعة الإنتاجية يلعب دوراً متواضعاً في ذلك. ويشير التحليل أيضا إلى درجة مهمة وشبيهة بصورة عامة من " التضخم الثابت" بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وتشير العلاقات الارتباطية الكبيرة بين معدلات الدخول والخروج على مستوى الصناعات إلى وجود عملية "تدمير خلاقة" حيث يحل عدد كبير من الشركات الجديدة مكان عدد كبير من الشركات عديمة الكفاءة. وهذا لا يمنع احتمال فشل المنافسين الذين يكونون في الصدارة وخصوصا الشركات الصغيرة والتي تبين أن "التدمير الخلاق" ينطوي أيضاً على قدر كبير من الخبرة التجريبية في السوق. ومع ذلك، فإن المؤسسات الباقية تميل نحو نمو سريع في الحجم العادي (الفعال).

الأنظمة الضعيفة تشجع نشاط المقاولين...

تتقاسم جميع المؤسسات الأوروبية والأمريكية هذه السمات العامة، ولكن بدرجات مختلفة. وقد تبدو المؤسسات الأمريكية الجديدة التي تدخل السوق أصغر وأقل إنتاجيةً من نظيراتها بالاتحاد الأوروبي ولكنها تنمو بمعدلات أسرع إذا ما حالفها النجاح. تعطي النتائج الاقتصادية التي تم تناولها في هذا الفصل بعض الأسس المنطقية لهذه الاختلافات. في الواقع، فهي تدعم الرأي بأن اللوائح والقوانين المنظمة الصارمة المفروضة على نشاط المستثمرين، بالإضافة إلى التكاليف المرتفعة لتكييف قوة العمل ، قد تؤثر سلباً على دخول المؤسسات الجديدة (وبالأخص الصغيرة منها). وبالتالي، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، من المرجح أن تدفع التكاليف الإدارية المنخفضة لإقامة الشركات، وعدم وجود لوائح وقوانين صارمة على ترتيبات سوق العمل، المستثمرين المرتقبين للبدء على مستوى صغير لاختبار السوق، فإذا ما نجحت خطتهم العملية فإنهم يقومون بالتوسع بسرعة للوصول إلى الحد الأدنى من المستوى الفعّال. وعلى النقيض من ذلك، فإن مصاريف الدخول والترتيبات مرتفعة التكاليف في أوروبا قد تدفع المستثمرين إلى عمل اختيار مسبق قبل دخول السوق لمجموعة من خطط

© OECD, 2002

الأعمال فيما يتعلق بالأسواق الجديدة لهم. إضافة إلى ذلك، قد يؤدي النظام المالي القائم على السوق إلى معدلات منخفضة من تجنب المخاطر بالنسبة لتمويل المشروعات في الولايات المتحدة، مع وجود احتمالات أكبر للتمويل بالنسبة للمستثمرين الصغار في المشروعات الصغيرة أو المبتكرة، والتي غالباً ما تتميز بوجود تدفقات نقدية محدودة ونقص في الضمانات.

...الذي قد يسهل من اعتماد التكنولوجيات الجديدة

ليس هناك من دليل في البيانات المتوافرة على سيطرة نموذج على آخر في حالة الأداء الكلي. ومع ذلك، ففي زمن (مثل الوقت الحالي) يشهد انتشاراً سريعاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) فإن التجارب الضخمة قد تسمح لأفكار الإنتاج وأشكاله الجديدة بالظهور بسرعة أكبر، حيث تؤدي هذه الطريقة إلى منهج أسرع في الابتكار وإلى اعتماد التكنولوجيا. وهذا يبدو مؤكداً من خلال الإسهام القوي في الإنتاجية الكلية للشركات الجديدة التي تعمل في مجال صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT). وفي هذا السياق، فإن تسهيل الإجراءات واللوائح قد ينشط من دخول الشركات إلى السوق، وقد يؤدي ـ من خلال ذلك ـ إلى ارتفاع نمو معدلات الإنتاجية بشكل كلي.

© OECD 2002

تتوفر النظرة العامة مجانا من المكتبة على الإنترنت وموقعها:
www.oecd.org/bookshop

تحضر النظرة العامة من قبل وحدة الحقوق والترجمة، ومديرية العلاقات العامة والاتصالات.

بريد إلكتروني: rights@oecd.org
فاكس: +٣٣ ١ ٤٥ ٢٤ ١٣ ٩١

تتوفر هذه المنشورات للبيع في مركز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) باريس سنتر – شارع أندريه باسكال رقم ٢ 75775 – باريس – سيدكس ١٦ – فرنسا وعلى موقع الإنترنت التالي:
www.oecd.org/bookshop

تعد النظرة العامة بمثابة ترجمة لمقتطفات من منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المنشورة أصلا باللغتين الإنكليزية والفرنسية تحت العنوانين التاليين:

The Sources of Economic Growth

Les sources de la croissance économique

© التاريخ، OECD

© OECD 2002
يسمح بنسخ هذه النظرة العامة شريطة أن تتم الإشارة إلى حقوق النشر الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وعنوان المنشور الأصلي.